

2026/06

واردات عدد
14 جانف 2026
C
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بواشنطن بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ قدره ستة عشر مليون (16.000.000) ديناراً كويتياً للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

2026/06

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بواشنطن بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

I- أهداف المشروع:

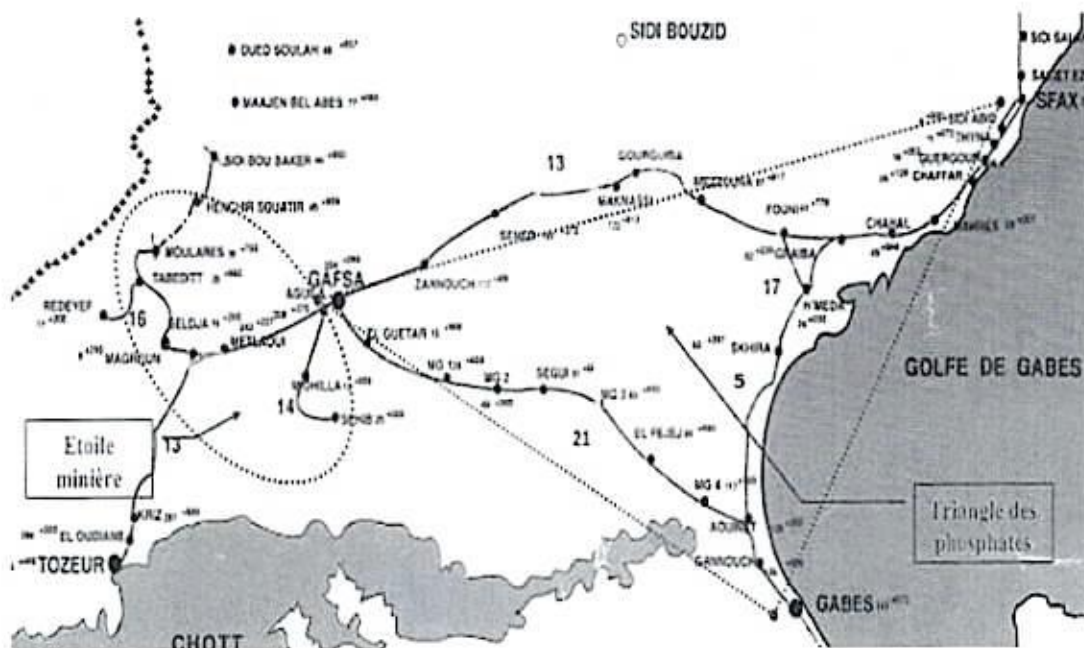
يتنزل المشروع في إطار تجديد وتطوير جزء من خطوط السكة الحديدية التي تُستخدم لنقل الفسفاط ومشتقاته فضلا عن زيادة الطاقة الاستيعابية للشركة لنقل كميات أكبر من تلك المواد مما من شأنه أن يساهم في تحسين أداء الاقتصاد التونسي وتحقيق مكاسب مالية للشركات المرتبطة بهذا القطاع.

كما سيمكن المشروع من دعم التنمية الإقليمية والجهوية من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتخفيف الضغط على البنية التحتية للطرق والحد من الازدحام المروري والحوادث على مستوى التقاطعات مع السكة الحديدية.

ويتضمن المشروع الأعمال اللازمة لتجديد وتطوير جزء من خطوط السكة الحديدية المخصصة لنقل الفسفاط ومشتقاته الواقعة بالجنوب التونسي موزعة على ثلاث ولايات هي قابس وقفصة وصفافس، وإنشاء مصنع للعوارض الخرسانية مسبقة الجهد، بالإضافة إلى توفير الخدمات الفنية والاستشارية الضرورية لتنفيذ المشروع.

II- موقع المشروع:

سيشمل المشروع جزءا من شبكة نقل الفسفاط الواقعة بالجنوب التونسي موزعا على ولايات صفافس (الخط 17) وقفصة (الخط 14 و 21) وقابس (الخط 5 و 21).



III- مكونات المشروع:

1. الأعمال المدنية:

يشمل هذا العنصر تنفيذ جميع الأعمال المدنية اللازمة لتجديد وتطوير حوالي 190.5 كم من السكك الحديدية ذات الأولوية للشبكة الجنوبية، وإنشاء مصنع للعوارض الخرسانية مسبقة الجهد، ويتضمن أعمال إعادة تأهيل الطبقة الأرضية تحت حجارة الترصيص بعمق 20 سم وتجديد هذه الحجارة واستخدام عوارض خرسانية مسبقة الجهد وتجديد القضبان الحديدية والمثبتات الرابطة بينها وبين العوارض.

وتشمل الأعمال تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية الآتية:

- الخط رقم 5: يقع في ولاية قابس، ويبلغ طوله حوالي 18 كم.
- الخط رقم 14: يقع في ولاية قفصة، ويبلغ طوله حوالي 25 كم.
- الخط رقم 17: يقع في ولاية صفاقس، ويبلغ طوله حوالي 18.5 كم.
- الخط رقم 21: يقع بولايتي قابس وقفصة، ويبلغ طوله حوالي 129 كم، وسيمول الصندوق العربي جزءاً منه.

2. الخدمات الفنية:

يشمل هذا العنصر تحديث الدراسات الفنية والتصاميم والمواصفات، وإعداد وثائق مناقصات الأعمال المدنية بالإضافة إلى المساعدة في إجراءات طرح المناقصات وتأهيل المقاولين وتحليل العروض والإشراف على تنفيذ المشروع وإدخال أيّ تعديلات ضرورية على التصاميم أثناء التنفيذ.

IV- كلفة المشروع:

قدّرت كلفة المشروع بحوالي 165.5 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 500 مليون دينار تونسي وذلك باعتبار الأداءات وسيساهم الصندوق العربي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 16 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 153 مليون دينار تونسي وذلك لاستكمال تمويل أشغال الجزء المتبقي من الخط 21 بنسبة 100%.

V- شروط التمويل: تتمثل في ما يلي:

- مبلغ التمويل: 16 مليون دينار كويتي،
- نسبة الفائدة: قارة وتبلغ 3.75 % سنوياً،
- فترة السداد: 30 سنة منها 4 سنوات إمهال.

VI- خطة التمويل:

- قرض الصندوق السعودي للتنمية: (206.25 مليون ريال سعودي ما يعادل 55 مليون دولار).
- تم توقيع اتفاقية القرض بتاريخ 22 فيفري 2024 وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب بتاريخ 12 جوان 2024.
- قرض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية: (10 مليون دينار كويتي ما يعادل 32.6 مليون دولار).

تم توقيع اتفاقية القرض بتاريخ 20 نوفمبر 2024 وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب بتاريخ 23 جويلية 2025.

- قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: (16 مليون دينار كويتي ما يعادل 52 مليون دولار). ويندرج هذا القرض في إطار استكمال خطة التمويل وذلك بتمويل أشغال الجزء المتبقي من الخط 21 الذي يقع بولاية قابس وقفصة، ويبلغ طوله حوالي 129 كم.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المعروض.